فتاوى العلامة الشيخ محمد حامد العمادي من كتاب الاجارة في ورق ١٥١ ما نصه
سئل عن امرأة رهنت عند تاجر شحمتين ذهب ثم بعد سنة جاءته بفكاكها فاعطاها شحمتين من
غير الذي لها فقالت له ما هي لي فقال عندي من جنسها ثلاثة ازواج ولا امير حقك من حقة غيرك
لانهم واخذت منهم رزوجها على ان ذلك لها ثم بعد شهرين طلب التاجر الزوج الذي اخذ الرهن
فقال انه لناس غيرك ادعوا انه لهم فما يلزم المدعين انه لهم وما يلزم التاجر لاهل الشحمتين المخلوط
بها وعليم معرفته وهل يلزمهم ان يحلفوا ان وزن شحمتهم كذا وكذا وسلم لهم الثمن ام لا فاجاب
قبضت المرأة المذكورة بمقتضى انها فصدقها على ذلك المرتهن فليس له اخذهما منها
واعطائها للمدعين بمجرد دعواهم بل لابد من اقامة البينة ان الشحمتين لهم فان اقاموا البينة
ذلك نزعوها من يد المرأة المذكورة ورجع بها على المرتهن بقيمة شحمتها لانه تعدا بالخلط
فيضمن جميع القيمة وان لم يقم المدعون البينة فلا سبيل لهم على المرأة ويرجعون على المرتهن بالقيمة
اذا حلف المدعون والمرتهن في القيمة ولا بينة تشهد بالقيمة فالقول قول المرتهن مع يمين
وفي فتاوى الرحوم العلامة عبد الله افندي عتاقي زاده في كتاب الرهن انتا جواب له ما نصه
اذا اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن هذا الذي رهنته عندي
فالقول قول المرتهن بيمينه والبينة للراهن فان اثبت ان المرهون غير ما اظهره المرتهن الزم بقيمته
الثابتة بالبينة والله سبحانه اعلم وفي انتا جواب له ايضا ما نصه واذا كان للراهن بينة انه غيره
قبلت الخ

Copyright © King Saud University